

اعتمدت الإمارات العربية المتحدة تدابير دعم لرفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل ، مثل إصدار قرارات ملزمة للمؤسسات العاملة في قطاعات محددة ، مثل القطاع المصرفي وقطاع التأمين ، باستخدام الكوادر الوطنية للشركات بمعدل سنوي قدره 4 % ، وتشجيع الشركات والمؤسسات الخاصة المشاركة في هذه العملية. من خلال رعاية الدولة لجزء من المزايا الشهرية التي يتلقاها المواطنين العاملون في هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى تكلفة التدريب المقدمة للمسؤول. يفرض المرسوم الوزاري رقم 41 و 42 و 43 لعام 2005 على أرباب العمل في القطاع الخاص نظام التعريفات الخاصة بإعادة التوطين في بعض القطاعات ، بحيث يجب على كل شركة توظف أكثر من 100 موظف وضع حد أدنى من متطلبات رعايا الشركة في شركتك.

بالإضافة إلى ذلك ، بموجب القرارات الوزارية 26 و 1187 لعام 2010 ، بوضع نظام تصنيف تقوم بموجبه الشركات التي تلي متطلبات الإمارات بالكافأة والتحفيز. لا يحتاج أصحاب العمل الملزمون بمعدلات التوطين إلى توفير الأمن المالي لموظفيهم كما هو معتمد في القطاع الخاص ، الأمر الذي يتطلب من أرباب العمل إيداع تأمين مالي لكل موظف. يعتمد مقدارها على فئة الموظف. أحد أهم العوامل في نجاح المؤسسة هو التفكير في كيفية الحصول على أفضل أداء من الموظفين الجدد والتركيز على قضية التحفيز أو إدارة العوامل النفسية تجعل الناس أكثر كفاءة في عملهم. وجد عدد من الدراسات أن الموظفين الذين لديهم حافز قوي ورضا عن العمل الذي قاموا به في خدمة مؤسساتهم لفترة أطول من الوقت هم أكثر إنتاجية. كما تشير هذه الدراسات إلى أن الشركات التي تقدم المحفزات تعمل بجد لجعل موظفيها يشعرون بالتقدير ، من أجل تعظيم أرباحهم. هي مجموعة من العوامل المادية والمعنوية التي يستخدمها الزعيم لدفع أو الإصرار على الخصوص إلى الأداء الجيد أو منعهم من الأداء السيئ. هي عملية تقييم مقدمة أداء الموظف مقارنة بالأهداف والمؤشرات ، الذي تم تطويره بالتعاون بين المديرين المباشرين للموظف للفترة التي يتم خلالها التقييم ، من أجل تحديد بداية فترة التقييم ، يُنظر إلى الأداء هنا باعتباره عملية ترجمة لجميع مراحل تخطيط الكيان الحكومي ؛ ووفقاً لأحكام القانون الاتحادي بموجب المرسوم رقم 11 لعام 2008 الخاص بالموارد البشرية في الحكومة الاتحادية .

وينطبق النظام على جميع الوزارات والحكومة الاتحادية ، بغض النظر عن نوع العقد ومدته أو الطبيعة الوظيفية ، وبما أن كفاءة الأداء والتميز الحكومي هما ثمار الموظفين والموظفات الأويفاء الذين هم دعامة الحكومة والقاعدة التي يسندها مؤتمن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء ومحافظها. بجهود أمير ، بتكريمه حوالي 650 موظفاً وموظفاً استثنائياً من موظفي الحكومة الفيدرالية وفقاً لنتائج نظام تقييم الأداء لعام 2012. المعايير الأساسية للحوافز في إدارة الموارد البشرية لدولة الإمارات : يمكن للرؤساء المباشرين ترشيح موظفيهم البارزين إلكترونياً للحصول على المكافآت والحوافز من خلال نظام الخدمة الذاتية في نظام "بياناتي" ، مثيرةً إلى أن اللجنة أضافت ترشيح الزملاء. عندما يستطيع أي موظف ترشيح زميله أو وظيفته أو وظيفة الاستقلالية التي تسمح له بترشيح نفسه ضمن النظام الإلكتروني للمكافآت والحوافز ، وإرفاق الأدلة لإثبات إنجازاته للمهام والمسؤوليات التي يعتبرها جديرة بالاعتراف والتقدير» آليه: تهدف الهيئة إلى توفير آلية إلكترونية موحدة للوزارات والوكالات الفيدرالية لتعيين موظفيها ضمن فئات النظام المختلفة ، مثيرةً إلى أن هذه الخطوة تساعد على خلق بيئه عمل حكومية تحفز الموظفين وتجذب المواهب. "تنطبق أحكام النظام الجديد على جميع الموظفين الذين يعملون في الوزارات والوكالات الاتحادية ، الأهداف: يتم منح المكافأة النقدية إلى الموظف المتميز بسبب اقتراحاته التي تساهم في تطوير الأداء أو المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحسين تدفق العمل وانتظام العمل ، أو تقديم أفكار جديدة أو تطوير مبتكر يضيف قيمة أخلاقية في عمله. والتي تشمل: خلال السنة ، المكافآت: الحافز: أولاً ، العمل هو وسيلة مناسبة لكسب لقمة العيش والحفاظ على مستوى معيشتي معين ، ولكن هذا ليس السبب الوحيد الذي يدفع الناس إلى العمل. من الواضح أن الطريقة التي نتحدث بها تشير إلى أن وظيفة الشخص هي مؤشر على وضعه الاجتماعي ، مما يمنحه إحساساً قوياً بالهوية والنفس. كما نعمل بجد طوال حياتنا للانضمام إلى وظيفة نعتقد أنها تعكس قيمنا و موقفنا الحقيقي. يتمثل دور العمل في منحنا إحساساً بالإنجاز والغاية في الحياة ، هناك مجموعتين تحت خصائص الوظيفة التي تعزز الشعور بروح المشاركة الفردية ومن ثم تحفز أداء وظائف الوظائف الجيدة. مقياس الدافع: يعد استخدام الاستبيانات السلوكية من أكثر الطرق شيوعاً لقياس تأثيرات المصادر المختلفة للدروافع على الفرد. تجدر الإشارة إلى أن بنية هذه الاستبيانات مشابهة جداً لتلك الاستبيانات الشخصية ، ولكنها تركز على أبعاد العوامل التي تحفز العمل. على سبيل المثال ، بشكل عام ، يتم تعلم أبعاد الطاقة والنشاط من خلال عوامل مثل الحاجة إلى الشعور بالنجاح والمنافسة. بالتعاون مع جوانب مثل احترام الذات والتنمية الشخصية ، بينما ترتبط العوامل الداخلية بالاحتياجات الفردية ، مثل مرونة العمل والاستقلالية. مثل المكافآت والوضع الاجتماعي. الفوز في المرحلتين الأولى والثانية هي محفزات مهمة

وغيرها مثبطة. أنواع الحوافز هي من نوعين: سواء لزيادة ذلك وزيادته أو تقليله. الحوافز الأخلاقية: هذا لا يؤثر بشكل مباشر على دخل الفرد ، بل على سلوكه النفسي ، وفي بعض الأحيان تكون بعض الحوافز الأخلاقية مصحوبة بحوافز مادية. أولاً: الحوافز المادية الإيجابية: بما في ذلك: - 3 - المكافآت الخاصة. 3. التأمين ضد بعض المخاطر. ثانياً: الحوافز المادية السلبية: 1- خصم الراتب. 3 - رفض المكافآت. بـ. الحوافز السلبية الجماعية: 1 - حرمان مجموعة الحوافز. 2 - حرمان مجموعة بدلات الحوافز. الحوافز المعنوية الإيجابية: شهادات التقدير. 2- نشر الأسماء على لوحة الشرف. 3 - مدح وتقدير الوزارة. 4 - تقديم الجوائز للنواب. الحوافز الإيجابية الجماعية الإيجابية: مثل تلك المذكورة أعلاه في الحوافز المعنوية الإيجابية الفردية وإضافة بعض الفوائد العينية. أو التأمين والمعاشات والمنتجعات . الحوافز المعنوية السلبية: 3. نقل للتحقيق. 3. الحرمان من المزايا العينية. هناك بعض المبادئ التي يجب أن يأخذها نظام التعويض في الاعتبار عند إعداد نظام الأجر الخاص بالمنظمة ، والذي يمكن تحقيقه من خلال: 1. يجب أن يكون نظام الحوافز غير مستقر لضمان فائده وتأثيره على قوته (قوى) العمل 2 - يجب النظر في نظام الحوافز من خلال جوانبه المادية والمعنوية للعمال الذين يجب عليهم اتباع المنهج الأخلاقي أو المادي. 3. تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نظام مثالي للحوافز. إن الاستخدام الأمثل لنظام الحوافز يساعد المدير على توجيه المديرين بشكل أفضل وتبسيط إجراءاتهم من أجل تحقيق أهدافهم الفردية والجماعية. طرق التحفيز والتقييم: الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه من قبل مدير لتوليد تحفيز الموظفين قوي لأداء العمل غير فعالة للغاية ويجب أن تشير أولاً العوامل التي تحفز الموظفين ودفعهم إلى العمل بفعالية. العوامل المحفزة التي تدفع للموظفين للعمل أكثر بجد وتولد شعور الولاء للشركة ويجب تحديد العوامل التي تتطلب موظفين للتخلص من وظائفهم، وتمثل نقطة انطلاق جيدة في هذا الصدد، استبيان على دوافع العمل يمكن استخدامها. ومع ذلك ، الخلاصة: يجب استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها ويجب وضع استراتيجية فعالة للحفاظ على العمال في ضوء هذه ، المعلومات. ومن غير المحتمل أن يتطلب ذلك سوى جانب واحد من عملية التوظيف